الأمم المتحدة S/2008/693

مجلس الأمن

Distr.: General
10 November 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

أُعد هذا التقرير وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويُقدم إلى المجلس وفريقه العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح بوصفه التقرير القطري الثالث عن حالة الأطفال والتراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويركز على مناطق البلاد التي لا تزال فيها الجماعات المسلحة نشطة، ولا سيما مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو الشمالية والجنوبية وكاتَنغا الشمالية.

ويشير التقرير إلى انخفاض عدد الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات جسيمة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويشير في الوقت ذاته إلى أن الأطفال لا يزالون هم أول ضحايا التراع الدائر في المناطق المتضررة. ويؤكد استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات والجماعات المسلحة، ولا سيما فيما يتعلق باندلاع القتال في بعض المناطق. ويثير التقرير أيضا مخاوف بشأن إعادة تجنيد الأطفال التي يرجع سببها جزئيا إلى عدم كفاية الدعم المقدم من عمليات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التي جرت في وقت سابق. ولا تزال حوادث الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي التي تقع على نطاق واسع ضد الفتيات والفتيان مصدر قلق بالغ. ويعتبر التقرير كلا من الدولة والجهات من غير الدولة أطرافا مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ولقد أُحرز بعض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن تسريح الأطفال ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، إلى جانب أعمال المتابعة والتصدي البرنامجي لجميع الانتهاكات الجسيمة الستة (انظر A/59/695-S/2005/72، الفقرة ٦٨). وكان هناك أيضا

201108 181108 08-59540 (A)

التزام من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال كما يتبين من المحاكمات التي قامت بها الآليات القضائية الوطنية العسكرية والمدنية لمرتكبيها.

ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات العملية المنحى والهادفة إلى تعزيز التعاون وإطار حماية الطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومعالجة الشواغل الحاسمة التي تتجاوز حدود دولة بعينها بشأن الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة الدائرة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

أولا – مقدمة

١ – يتضمن هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، التطورات الرئيسية المتعلقة بحالة الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي حدثت منذ أن قدمت تقريري الأخير المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/391). وقد قامت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بالتحقق من المعلومات المستخدمة لإعداد هذا التقرير وتجميعها في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٧)، وتغطي هذه المعلومات الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ويركز التقرير على مناطق البلاد التي لا تزال فيها الجماعات المسلحة نشطة، ولا سيما مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو الشمالية والجنوبية ومحافظة كاتَنغا الشمالية. ولا تزال سبل الوصول إلى جميع المناطق في هذه المقاطعات لأغراض الرصد محدودة.

ثانيا – التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ – في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، اجتمعت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في نيروبي واتفقتا على اعتماد نهج مشترك لإنهاء الخطر الذي يتهدد السلام والاستقرار في كلا البلدين ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وجددت الحكومتان التزامهما بأن تتعاونا تعاونا كاملا وتنفذا نهجا مشتركا لتفكيك القوات المسلحة الرواندية السابقة/مليشيات إنتراهاموي/القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣ – وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، ألقت السلطات البلجيكية القبض على نائب الرئيس السابق لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعضو مجلس الشيوخ جان بيير بيمبا (زعيم حركة تحرير الكونغو) في بلجيكا، بناء على أمر اعتقال صادر عن المحكمة الجنائية الدولية ونُقل إلى لاهاي في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٤ – وفي شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مشروع قانون العفو العام لمحافظتي كيفو الشمالية والجنوبية، على النحو المتفق عليه في مؤتمر السلام والأمن والتنمية في محافظتي كيفو الذي عقد في غوما في الفترة ما بين ٦ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ووفقا لمشروع القانون هذا، سيُمنح العفو عن جرائم العصيان وأعمال الحرب التي ارتكبت في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ومن المهم الإشارة مع ذلك إلى أن مشروع القانون هذا لا ينص على العفو عن جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. وفي ١٥ تموز/يوليه

٢٠٠٨، اعتمد مجلس الشيوخ مشروع القانون المتعلق بحماية الأطفال. غير أن مشروع القانون هذا ما زال يحتاج إلى موافقة اللجنة الاستشارية المشتركة والجمعية الوطنية قبل اعتماده بصفة نهائية وسنِّه. ويتضمن مشروع القانون إجراءات مراعية لاحتياجات الطفل وينص بالخصوص على عقوبات شديدة على أعمال العنف الجنسي والاعتداء البدني، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم على أيدي القوات والجماعات المسلحة.

ألف – المقاطعة الشرقية

٥ – تحسن الوضع الأمني في إيتوري بعد تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي أجري في الفترة ما بين ٤ آب/أغسطس و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد استهدف البرنامج العناصر المسلحة السابقة التي ليست مؤهلة للاستفادة من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي كانت تنتمي إلى الميليشيات الثلاثة المتبقية التي لا تزال نشطة في مقاطعة إيتوري، وهي جبهة القوميين ودعاة الاندماج التي يتزعمها بيتر كريم، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري التي يتزعمها كوبرا ماتاتا، والحركة الثورية الكونغولية التي يتزعمها ماتيو نغودجولو. وما فتئت الجماعتان المنشقتان لجبهة القوميين ودعاة الاندماج وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري اللتان ترفضان نزع أسلحتهما تشكلان مصدرا لانعدام الأمن في المنطقة. ولا تزال لدى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري قدرة عملية، وتفيد التقارير بأنها تجند مقاتلين جدد وأنها شنت هجمات في مقاطعة إيتوري في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٦ – والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو، التي يقودها العقيد شريف ماندا والمشكَّلة من فصائل تضم جماعات متمردة من إيتوري رفضت نزع سلاحها، هي المسؤولة عن اندلاع موجات جديدة من القتال وانعدام الأمن في المنطقة.

٧ – ويتناقص عدد المشردين في إيتوري بصفة مطردة منذ بداية عام ٢٠٠٧. لكنه سُجل ٠٠٠ ٤٤ من المشردين الجدد داخليا في المنطقة، وبصفة رئيسية في إقليمي دجوغو وإيرومو منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى ٠٠٠ ٦١ شخص. ويُقدر أن عددا إضافيا يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ٢٠ شخص قد نزحوا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى مناطق يستحيل الوصول إليها.

٨ – وفي مقاطعة أويلي العليا، وردت تقارير تفيد بأن جيش الرب للمقاومة هاجم ما يصل إلى ١٦ بلدة في إقليم دونغو في الفترة ما بين ١٧ أيلول/سبتمبر و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وعقب هذه الهجمات، تم توثيق ادعاءات بشأن وقوع أعداد كبيرة من عمليات الاختطاف، بما في ذلك اختطاف أطفال، وحرق منازل ومدارس وانتهاكات

أخرى جسيمة لحقوق الإنسان. وحسب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أُجبر ما يصل إلى ٠٠٠ ٥٠ شخص على الفرار من منازلهم بسبب هذه الهجمات.

باء – محافظتا كيفو الشمالية والجنوبية

٩ – في كيفو الشمالية، شهد الوضع الأمني تدهورا كبيرا في أواخر عام ٢٠٠٧. فقد اشتدت الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وهي المجموعة السياسية العسكرية التي يقودها المنشق لوران نكوندا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي بداية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وهناك عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٨٧٥ من المشردين داخليا في محافظة كيفو الشمالية، من بينهم ٠٠٠ ١٥٥ أصبحوا من المشردين داخليا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وهذا يمثل زيادة قدرها نحو ٤٥ في المائة مقارنة بعدد الحالات المسجلة في السنة السابقة. وأدت الاشتباكات المسلحة المتكررة في هذه المحافظة إلى موجات مستمرة من نزوح السكان شملت عددا يتراوح ما بين ٠٠٠ ١٥٠ و ٠٠٠ ١٨٠ شخص منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي كيفو الجنوبية، زاد عدد المشردين داخليا أيضا منذ منتصف عام ٢٠٠٧ بسبب تدفق المشردين داخليا من كيفو الشمالية ليصل مجموعهم إلى ٠٠٠ ٣١٠، بمن فيهم ٠٠٠ ٦٠ من المشردين الجدد داخليا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قُدر عدد المشردين داخليا النازحين من كيفو الشمالية بـ ٠٠٠ ٦٥ شخص.

١٠ – وانعقد مؤتمر السلام والأمن والتنمية في محافظتي كيفو في غوما في الفترة ما بين ٦ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بمشاركة ودعم نشطين من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاء دوليين آخرين. وضم المؤتمر أكثر من ٤٠٠ ١ مشارك، من بينهم ممثلون عن مختلف الجماعات المسلحة الكونغولية، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. واعتمدت جميع الجماعات المسلحة الكونغولية الـ ١٩ المشاركة، ومن ضمنها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ومتمردو بانيامولينغِه من كيفو الجنوبية، الذين تمثلهم القوات الجمهورية الاتحادية، بياني التزام متعلقين بمحافظتي كيفو الشمالية والجنوبية. وتعهد الموقِّعون على أمور في جملتها الخضوع لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتيسير عودة المشردين داخليا. وأُنشئت لجنة فنية مختلطة معنية بالسلام والأمن لرصد تنفيذ بياني الالتزام وبلاغ نيروبي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/679، المرفق).

١١ – وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أُطلق برنامج أماني الذي يرصد تنفيذ الالتزامات الواردة في بياني الالتزام المتعلقين بمحافظتي كيفو الشمالية والجنوبية. والهدف من هذا البرنامج

هو إخضاع كل العناصر المسلحة المتبقية لعملية الدمج أو لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. وقد أُدرجت في استراتيجية البرامج أحكامٌ لتأمين الإفراج عن الأطفال.

١٢ - وأتاح مؤتمر السلام والأمن والتنمية في محافظتي كيفو فرصة هامة للجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل لكي تُدرج ضمن جدول الأعمال مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم وضرورة فصل جميع الأطفال عن الجماعات المسلحة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية، وكذلك لمعالجة قضية العنف الجنسي.

١٣ - وتدهورت الأوضاع الأمنية منذ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ حيث اندلع قتال عنيف بين قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أجزاء من محافظتي كيفو الشمالية والجنوبية. وتشير الأدلة القائمة على ما رواه الأطفال الذي فروا خلال أعمال القتال هذه إلى أن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يستخدم الأطفال، بما في ذلك على الخطوط الأمامية.

جيم - مقاطعة الكونغو السفلى

١٤ - تحسن الوضع السياسي والأمني في مقاطعة الكونغو السفلى منذ المواجهات العنيفة التي دارت بين الشرطة الوطنية الكونغولية وحركة بوندو ديا كونغو، في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨. ففي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، شنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية لاستعادة سلطة الدولة في مناطق حساسة من مقاطعة الكونغو السفلى، وورد أن ١٠٠ شخص على الأقل، معظمهم من أعضاء حركة بوندو ديا كونغو، لقوا مصرعهم خلال هذه العملية. ويجري التحقيق في عدة حالات إعدام بإجراءات موجزة، حيث يبدو أن عددا من الأطفال كانوا من بين الضحايا. ويزعم أن العديد من الأطفال قد جُندوا في صفوف مقاتلي حركة بوندو ديا كونغو ويواجه بعضهم اتهامات قضائية بسبب مشاركتهم الفعلية في اشتباكات مع السلطات. ولا يزال نزوع السلطات نحو الرد على التحديات السياسية باستخدام القوة بشكل غير متناسب باعثا على القلق.

دال - كاتَنغا الشمالية

١٥ - أدت تحركات مقاتلي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والماي ماي من كيفو الشمالية إلى مركز الدمج في كامينا إلى تعقيد الوضع الأمني في كاتَنغا. فقد أدت التأخيرات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى حدوث اشتباك عنيف في مركز الدمج هذا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ خلّف إصابة ٣٧ شخصا. كما لا يزال مقاتلو الماي ماي السابقون والجماعات المسلحة من مناطق ميتوابا وبويتو ومانونو يشكلون تهديدا للأمن.

ثالثاً – الانتهاكات الجسيمة في حق الأطفال: الحوادث والاتجاهات

١٦ – سُجل على العموم انخفاض في عدد ادعاءات حدوث انتهاكات جسيمة في حق الأطفال مع تحسن الوضع الأمني في العديد من المناطق. إلاّ أنه لا تزال ترد تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة في محافظتي كيفو رغم التوقيع على بياني الالتزام، إذ تُنسَب ٦٣ في المائة من الانتهاكات المدعى حدوثها إلى عناصر مسلحة تنتمي إلى ما تبقى من جماعات الماي مايي ومن ميليشيات وعناصر مسلحة أجنبية. وواصلت عناصر في قوات الأمن الكونغولية، ولا سيما القوات المسلحة والشرطة، ارتكاب انتهاكات جسيمة في حق الأطفال ويُدَّعى أن تلك العناصر مسؤولة عن ٢٩ في المائة (أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) و ٨ في المائة (أفراد الشرطة) من الحالات الموثقة.

١٧ – وقد أدى اندلاع القتال من جديد في منطقة كيفو الشمالية وأجزاء من المحافظة الشرقية، لا سيما في مقاطعة إيتوري وإقليم دونغو في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى وقوع موجة جديدة من الانتهاكات في حق أطفال. وهذا أمر يضع عقبات كبيرة أمام تنفيذ إصلاح قطاع الأمن والاستراتيجية الشاملة لتحقيق الاستقرار والأمن.

١٨ – وسيبلَّغ في التقرير اللاحق للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الأحداث والانتهاكات المرتكبة بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، مع توثيق لها.

ألف – تجنيد الأطفال واستخدامُهم في القوات والجماعات المسلحة

١٩ – يرتبط تجنيد الأطفال ارتباطاً مباشراً في أغلب الحالات بالتراعات القائمة، ويؤدي تجدد الأعمال العدائية عادةً إلى زيادة تجنيد الأطفال. ومن ثم فإن تجنيد الأطفال ظل بين مد وجزر طيلة الفترة المشمولة بالتقرير مع قدر كبير من التفاوت بين منطقة وأخرى. فعلى سبيل المثال، اشتد تجنيد الأطفال في نهاية عام ٢٠٠٧ ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بسبب التصعيد الذي عرفه القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، مع امتداد أثر ذلك التصعيد إلى منطقة كيفو الجنوبية. وقد عادت للظهور أيضاً أخبار عن عملية تجنيد جديدة في مقاطعة إيتوري تصادفت مع تكثيف أنشطة جماعات منشقة عن ميليشيات جبهة القوميين ودعاة الاندماج وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو.

٢٠ – وتذهب التقديرات إلى أن ٥٠٠ ٣ طفل على الأقل لا يزالون في صفوف الجماعات المسلحة، ويرجَّح أن يكون ذلك الرقم قد ارتفع منذ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وقد تم

تسريح أكثر من ٠٠٠ ٣١ طفل منذ عام ٢٠٠٤. واستناداً إلى حالات موثقة لأطفال تم تسريحهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضم جماعات الماي ماي في صفوفها أكبر عدد من الأطفال على الإطلاق، يليها في ذلك المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

٢١ - ورغم ما ورد من أنباء عن كون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد توقفت عن تجنيد الأطفال، فإن هناك حالات موثقة تدل على استمرار وجود أطفال في صفوفها وخصوصاً في صفوف الألوية غير المدمجة نتيجة لعملية الدمج التي حدثت في أوائل عام ٢٠٠٧. وفي بعض الحالات، وُجد أطفال تم تسريحهم من الألوية المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهم يحملون بطاقات هوية خاصة بتلك القوات. وقد أدت الصعوبات في تحديد هويات الأطفال بشكل منهجي قبل نقل الجماعات المسلحة إلى مراكز الدمج إلى إدماج الأطفال فعليا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٢ - ورغم الآمال المعقودة على تنفيذ بياني الالتزام المتعلقين بمحافظتي كيفو، فإن تجنيد الأطفال، على ما يبدو، يُستخدم بغرض جني فوائد عسكرية ومالية محتملة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو من عملية الدمج. وهناك من يرى أنه كلما كثر عدد الجنود الذين يُشركهم القادة في العملية، كلما كثرت الفوائد المحصل عليها.

١ - إيتوري

٢٣ - في إيتوري، لم يتأكد تجنيد أطفال قاصرين بعد استسلام قادة ميلشيات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجبهة القوميين ودعاة الاندماج والحركة الثورية الكونغولية خلال المرحلة الثالثة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. ومع ذلك واصلت الجماعات المنشقة عن جبهة القوميين ودعاة الاندماج وعن قوات المقاومة الوطنية في إيتوري التي رفضت نزع السلاح تهديد الأمن وربما ما زالت تشكل تهديداً فيما يتعلق بتجنيد القاصرين.

٢ - محافظتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٢٤ - بخلاف الاتجاه الوطني، زاد تجنيد الأطفال في منطقة كيفو الشمالية خاصة في أواخر عام ٢٠٠٧ ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ نتيجة المعارك التي دارت بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. فقد أفادت تقارير أن التجنيد زاد في محافظتي كيفو وحدها بنسبة ٣٨ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وتدل حالات موثقة على زيادة التجنيد على يد عناصر مسلحة من جماعات الماي ماي والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال هذه الفترة. ورغم عدم

وورود تقارير عن حالات تجنيد من قِبل تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، فإن عدداً قليلاً من الأطفال في منطقة كيفو الشمالية، الذين قيل إنهم فروا من تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، أكدوا أن هناك عدداً أكبر من الأطفال في القاعدة التابعة لتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا في تشوتشوبو.

٢٥ - وفي منطقة كيفو الشمالية، تم بعد التوقيع على بياني الالتزام، تسريح عدد كبير من الأطفال أو تمكنوا من الفرار طالبين المساعدة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال بعض أولئك الأطفال إنهم جُندوا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢٦ - ويُدّعى أن اتحاد الوطنيين المقاومين من أجل التنمية، وهو جماعة منشقة عن ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية في منطقة كيفو الجنوبية، يجند الأطفال في إقليم كاليهي (الهضاب العليا). ويقال إن حملة التجنيد تلك بدأت بعد انعقاد مؤتمر السلام والأمن والتنمية في محافظتي كيفو ويبدو أنها تستهدف المقاتلين السابقين، ومن بينهم أطفال، الذين لم يحصلوا من العملية السابقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على دعم يُذكَر من أجل إعادة إدماجهم. ووردت تقارير أيضاً عن ادعاءات ضد القوات الاتحادية الجمهورية بتجنيد أطفال في الجزء الجنوبي من محافظة كيفو الجنوبية منذ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٢٧ - وأفادت تقارير أيضاً بأن هناك ادعاءات بتجنيد قوات مودندو فورتي أفراداً من جماعات الماي ماي في منطقة كيفو الجنوبية، وهي من الموقعين على بياني الالتزام.

٣ - شمال كاتانغا

٢٨ - ليست هناك أدلة موثقة على تجنيد الأطفال في شمال كاتنغا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٩ - وأعرب عن بالغ القلق إزاء اعتقال الأطفال الذين كانت لهم في السابق صلة بجماعات مسلحة. فقد اعتُقل أطفال أثناء عمليات عسكرية أو اعتُرض سبيلهم أثناء فرارهم، وانتهى الأمر بوضعهم في مراكز احتجاز. ووردت التقارير عن حدوث معظم تلك الأنشطة في محافظتي كيفو. وقال أطفال تم استجوابهم إنهم خضعوا أثناء احتجازهم لمعاملة قاسية ومهينة ولاإنسانية على يد أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، تم اعتقال واحتجاز فتى في سن السادسة عشرة بتهمة الفرار من الجندية على يد الشرطة الوطنية في لوفونجي (كيفو الجنوبية). وقال الفتى إنه ترك

صفوف العقيد عبدو باندا عفوياً في نهاية عام ٢٠٠٦ وإنه عاد إلى قريته منذ ذلك الحين. وأُطلق سراح الفتى في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

٣١ - وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، أُفرج عن ٣١ طفلاً كانوا محتجزين بصورة غير قانونية منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بعد أن اعتقلتهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة كيفو الشمالية ونقلتهم إلى كينشاسا لتحتجزهم الإدارة العسكرية لكشف الأنشطة المعادية للوطن، وهي جهاز المخابرات العسكرية. ومن بين أولئك الأطفال المتهمين بارتكاب أفعال معادية للوطن، البالغ عددهم ٣١ طفلاً ، ١٦ طفلاً من رواندا وطفل واحد من بوروندي و ١٤ طفلاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين أكد بعضهم ارتباطهم بجماعات مسلحة مختلفة في محافظتي كيفو، لم تكن تربط ٢٠ منهم صلة واضحة بأي من الجماعات المسلحة. وأُطلق في وقت لاحق سراح ثلاثة أطفال آخرين أُعيدوا إلى كنف أسرهم بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية في بوروندي ورواندا.

باء - عمليات الاختطاف

٣٢ - على الرغم من تراجع عدد عمليات الاختطاف التي بلغ عنها الشركاء في مجال حماية الطفولة، تشير التقارير الواردة إلى أن الأطفال لا يزالون يُختطفون لأغراض التجنيد والاستغلال الجنسي وأعمال السخرة على يد الجماعات المسلحة. وسُجلت كذلك عدة حالات احتجاز مؤقت غير قانوني على يد قوات الأمن أو سلطات القضاء العسكري.

٣٣ - فعلى سبيل المثال، وردت تقارير عن اختطاف ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين الثانية عشرة والرابعة عشرة على يد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات ابكونغوزي المقاتلة، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في إقليم روتشورو (كيفو الشمالية)، وإجبارهن على أن يصرن زوجات لقادة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ونجحت الفتيات الثلاث في الهروب من الجماعة المسلحة وطلبن مساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٣٤ - ومن أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أبلغ الشركاء في مجال حماية الطفولة عن حدوث ست حالات اختطاف أطفال في منطقة كيفو الجنوبية وفي المحافظة الشرقية. وفي خمس من تلك الحالات، ينتمي المشتبه في مسؤوليتهم عن الاختطاف إلى الألوية المدمجة وغير المدمجة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بينما ينتمي المشتبه فيه في حالة واحدة إلى جماعة الماي ماي.

٣٥ - وقد وردت تقارير بحدوث عدد كبير من عمليات اختطاف الأطفال بعد هجمات جيش الرب للمقاومة على ١٦ قرية في مقاطعة أويلي العليا في المحافظة الشرقية في نهاية أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. إلا أنه لا يزال من الصعب التحقق من العدد على وجه التحديد بسبب سوء الوضع الأمني.

جيم - قتل وتشويه الأطفال

٣٦ - سُجل تراجع في حوادث قتل وتشويه الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ويعود السبب في ذلك أساساً إلى انخفاض عدد العمليات العسكرية. بيد أن الأطفال لا يزالون يذهبون ضحية الهجمات والصدامات التي تحدث بين مختلف الجماعات المسلحة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقع معظم الحالات الموثقة في الفترة المشمولة بالتقرير خلال الفترة التي اشتد فيها القتال في منطقة كيفو الشمالية في نهاية عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨. إلاّ أنه قد بُلغ في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٨ عن ادعاءات بقتل ١٠ أطفال على يد قوات الأمن (الشرطة الوطنية الكونغولية) وجماعات مسلحة (الماي ماي وجماعة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب) في منطقة كيفو الشمالية وفي المحافظة الشرقية.

٣٧ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أفادت تقارير بأن رضيعة (لم تكمل السنة الأولى من عمرها) قُتلت وبأن فتاة في الثانية عشرة من العمر جُرحت أثناء هجمة شنها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على لوشيبيري (إقليم ماسيسي، منطقة كيفو الشمالية).

٣٨ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، زُعم أن طفلين قُتلا في قرية مونغولي (روتشورو) إضافة إلى ثلاثة أشخاص كبار أثناء هجمة شنتها عناصر في ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية الذين أفادت تقارير بأنهم كانوا يستهدفون الأُسر المنحدرة من عرق التوتسي.

٣٩ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، أفادت التقارير أن أحد أفراد الشرطة أطلق الرصاص على طفل كان في السابق مرتبطاً بائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية فأرداه قتيلاً أثناء مظاهرة قادها أطفال كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة في انتظار لمّ شملهم بأسرهم في لوبيرو. ووردت أنباء عن جرح ثلاثة أطفال آخرين في ذلك الحادث.

دال - الاغتصاب والعنف الجنسي الخطير

٤٠ - لا يزال العنف الجنسي المستشري في جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق كبير. ففي حين أن جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية وعناصر الجماعات المسلحة يشكلون أغلبية المتهمين بارتكاب العنف في المناطق

التي يدور فيها النزاع القائم، فإن عدداً كبيراً من حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها تُنسَب أيضاً إلى مدنيين في ظل وضع يسود فيه الإفلات من العقاب وغياب سيادة القانون.

٤١ - وتوحي الاتجاهات السائدة على مستوى المحافظات باستمرار تسجيل نسبة عالية جداً من الحالات الجديدة في ظل النزاع الجاري في محافظتي كيفو، بينما يبدو أن عدد الحالات المبلغ عنها في المناطق التي انتهى فيها النزاع قد انخفض.

٤٢ - وفي الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في إيتوري، بلغ عدد الحالات التي كان الضحايا فيها من الأطفال ٨٩٣ ٢ حالة من مجموع ٧٦٦ ٦ حالة تم الإبلاغ عنها وقدم المساعدة فيها شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (٤٣ في المائة): ٥١٦ ٢ فتاة و ٣٧٧ فتى. وفي حالات اغتصاب الأطفال، كان ٤٢ في المائة من الجناة أفراداً من قوات الأمن أو الجماعات المسلحة و ٥٨ في المائة من المدنيين.

٤٣ - وخلال الفترة ذاتها، بلغ عدد الحالات التي كان ضحاياها من الأطفال ٨٢١ ١ حالة من مجموع ٧٧٠ ٤ حالة قدم المساعدة فيها شركاء اليونيسيف (٣٨ في المائة) في منطقة كيفو الشمالية: ٧٩٤ ١ فتاة و ٢٧ فتى. أما بالنسبة لحالات اغتصاب الأطفال، فقد كانت نسبة أفراد قوات الأمن أو الجماعات المسلحة ٧٠ في المائة ونسبة المدنيين ٣٠ في المائة من الجناة.

٤٤ - وفي منطقة كيفو الجنوبية، بلغ عدد الأطفال ضحايا العنف الجنسي ٨٠٣ طفلاً من مجموع ٢٤٢ ٦ حالة أبلغ عنها شركاء اليونيسيف وقدموا المساعدة فيها (أي بنسبة ١٣ في المائة): ٧٩٨ من الفتيات و ٥ فتيان. أما بالنسبة لحالات اغتصاب الأطفال، فقد كانت نسبة أفراد قوات الأمن أو الجماعات المسلحة ٤٥ في المائة ونسبة المدنيين ٥٥ في المائة من الجناة.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٥ - لوحظت زيادة في الهجمات على المدارس والمستشفيات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وحدث أغلب هذه الهجمات، حسبما أفادته التقارير، أثناء الأزمة التي وقعت في كيفو الشمالية في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وكانت مرتبطة في أغلبها بأنباء عن تجنيد أطفال في المناطق التي تسيطر عليها قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وقوات الماي ماي. ومع تحصين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمواقعها، اتُهمت عناصر من هذه القوات بارتكاب عمليات نهب المدارس والمؤسسات الصحية في إيتوري ومحافظتي كيفو.

٤٦ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أبلغ الشركاء في مجال حماية الأطفال بعملية التخريب المزعومة للمولدات التي تزود المراكز الطبية في روتشورو وكيوانجا وروباري بالكهرباء. ووجهت تهمة التخريب إلى لواء برافو غير المدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة الكولونيل ماكنغا، وأسفر فيما يبدو عن مقتل ١٠ أطفال خدج في المركز الصحي في روباري وطفل آخر في المركز الصحي في كيوانجا.

٤٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، ذكرت التقارير أن أحد المراكز الصحية في مويزو (إقليم ماسيسي في كيفو الشمالية) قد تعرض للنهب أثناء الاشتباكات التي وقعت بين قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعة الماي ماي التابعة لائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية. وقد سُرقت جميع الأدوية والمواد الطبية واضطر المركز الصحي إلى وقف حملته للتحصين ضد مرض الحصبة.

٤٨ - وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ذكرت التقارير أن عناصر من اللواء المدمج الرابع عشر للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نهب مدرسة (مانا) الابتدائية في تشيرونغا (إقليم كاباري - كيفو الجنوبية).

٤٩ - وأثناء هجمات جيش الرب للمقاومة على قرى منطقة أويلي العليا بالمحافظة الشرقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، هوجمت ٣ مدارس على الأقل وتم تدميرها.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

٥٠ - تعرض إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان لعراقيل كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى الأخص في أواخر عام ٢٠٠٧ ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨، نتيجة لتجدد القتال وزيادة الهجمات المباشرة على الجهات الفاعلة الدولية في مجال المساعدة الإنسانية.

٥١ - وفيما بين شهري تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تعرقل الوصول إلى السكان المحتاجين بسبب الاشتباكات والعمليات العسكرية. ففي كيفو الشمالية على سبيل المثال، وعلى محور غوما - روتشورو، تُرك ٠٠٠ ١٠٠ شخص على الأقل دون مساعدات إنسانية بسبب انعدام إمكانيات الوصول إليهم. وبعد عدة أشهر تسبب فيها انعدام الأمن والعنف في المنطقة في عرقلة حرية تنقل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى حد كبير، حدث تحسن في عمليات الإغاثة وإمكانية الوصول إلى السكان المتضررين في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨.

٥٢ - وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، أبلغ عن وقوع أربع حوادث أمنية خطيرة استهدفت منظمات غير حكومية دولية، ارتكبتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية في

أقاليم كاليهي واوفيرا وفيزي في كيفو الجنوبية. وكانت النتيجة أن المنظمات غير الحكومية الدولية أوقفت أنشطتها الإنسانية في تلك المناطق.

٥٣ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أصدر برنامج الأغذية العالمي بيانا أعلن فيه تعليق المساعدات التي يقدمها البرنامج إلى المشردين داخليا في إقليم روتشورو بصورة مؤقتة لمدة يومين، في أعقاب المظاهرات العنيفة التي جرت يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقتي روتشورو وكيوانجا والتي تعرضت شاحنة من شاحنات البرنامج خلالها للنهب. وأعلن البرنامج أن توزيع المساعدة الغوثية إلى نحو ٤٠٠ ٣ أسرة في منطقة نيانزالي قد تأثر نتيجة لذلك.

٥٤ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، تعرضت قافلة إنسانية من قوافل إحدى المنظمات غير الحكومية تتكون من أربع مركبات للهجوم والنهب من جانب مسلحين مجهولين على محور بوراي - بوناغانا (إقليم روتشورو).

٥٥ - وفي نهاية شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨، ونتيجة لعدة هجمات خطيرة على قوافل إنسانية، أوقفت ثلاث منظمات إنسانية دولية تعمل في مركز ماسيسي تنقلاتها، بصورة مؤقتة، من ماسيسي وإليها. ونتيجة لذلك تأثرت بشدة المساعدات التي تقدم لأكثر من ٠٠٠ ١٨٦ شخص، من بينهم ٠٠٠ ٣٣ مشرد داخليا في المخيمات، وآلاف المشردين الآخرين ممن يعيشون عند أسر مضيفة.

٥٦ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، حدثت هجمات أخرى عنيفة تتراوح بين ١٠ و ١٥ هجمة ضد منظمات إنسانية دولية في كيفو الشمالية، بما في ذلك هجمات قامت بها قوات الماي ماي في منطقتي بوراي وميما على محور ماسيسي وفي فيرندو (إقليم لوبيرو) وفي نيانزالي على يد جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالإضافة إلى ذلك، وعلى طول محور مينوفا - كاليهي في كيفو الجنوبية بالقرب من الحدود مع كيفو الشمالية، تعرضت قافلة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت تحلي عاملين في مجال المساعدة الإنسانية من مينوفا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى هجمات مستمرة من قوات الماي ماي، لدرجة أن أولئك العاملين اضطروا إلى ترك القافلة. وقد جاء هذا الهجوم في أعقاب هجوم عنيف آخر على مكاتب إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية في مينوفا من جانب عناصر من قوات الماي ماي في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٥٧ - وشهدت مقاطعة إيتوري أيضا تدهوا خطيرا في أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، حيث تعرضت منظمات دولية لثلاث هجمات منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في منطقتي فاتاكي ونيزي، قتل فيها أحد الموظفين الوطنيين وجرح عدد كبير بالسواطير.

رابعا – الحوار وخطوط العمل

ألف – خطة العمل الوطنية لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٥٨ – تم حل الهيئة الوطنية للتسريح المعروفة باسم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمرسوم رئاسي صادر بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وحلت محلها هيئة حكومية أخرى، هي وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وما زال الإطار التنفيذي المتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، الذي أقر في أيار/مايو ٢٠٠٤، يستخدم كإطار لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. أما عملية دمج الجيش الوطني فقد تعثرت بصورة أو بأخرى منذ تنفيذ عملية دمج القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في كيفو الشمالية في عام ٢٠٠٧. أما قوات الألوية غير المدمجة التي عليها وقع الاختيار لضمها إلى الجيش الوطني فلم تجهز بعد أو ما زال يتعين عليها إطلاق سراح الأطفال الذين ما زالوا ضمن صفوفها.

٥٩ – وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التقى قسم حماية الطفل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليونيسيف مع اللجنة المختلطة للسلام والأمن التي أُنشئت بموجب برنامج أماني. وأسفر هذا الاجتماع، الذي انعقد شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن الاتفاق على عملية لتقديم المساعدات وتيسير إطلاق سراح الأطفال من الجماعات المسلحة في محافظتي كيفو الشمالية والجنوبية. وقد أوفدت ثلاث بعثات مشتركة حتى الآن إلى كيفو الشمالية، وأسفرت عن إطلاق سراح ما مجموعه ٦٦ طفلا، منهم طفلة واحدة من قوات الماي ماي الكاسيديين (١٢)، ومن قوات الماي ماي المنغولية (٤٤)، ومن ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية (١)، ومن قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (٩). وأسفرت بعثتان مشتركتان أُوفدتا إلى كيفو الجنوبية عن إطلاق سراح عدد يقل عن ١٠ أطفال.

٦٠ – واستنادا إلى بياني الالتزام وُضعت خطط مع الموقّعين عليهما لتسهيل إطلاق سراح الأطفال الموجودين في مجموعاتهم. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لم يسلم رسميا سوى ٧٥ طفلا في محافظتي كيفو إلى وكالات حماية الطفل. ومع ذلك، وبالنظر إلى توزيع بطاقات التوعية بحماية الطفل على القصّر بواسطة قواعد التشغيل المتحركة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، طلب أكثر من ٥٠٠ طفل الحماية من وحدات عسكرية تابعة لبعثة الأمم المتحدة بعد أن فرُّوا من قوات وجماعات مسلحة.

٦١ - وخُصص تمويل إضافي لدعم إعادة إدماج ما يقدر بـ ٠٠٠ ٩ طفل من خلال البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج، وهو برنامج يكمِّل الجهود التي يبذلها الآن الشركاء في مجال حماية الطفل. ومن المتوقع أن يدعم هذا التمويل إعادة إدماج الحالات المعلّقة حتى الآن وأن يسهِّل إعادة إدماج الأطفال الذين ينتظر إطلاق سراحهم في المستقبل القريب.

٦٢ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قامت اللجنة التنفيذية للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشن حملة في جميع أنحاء البلاد للدعوة إلى إطلاق سراح جميع الأطفال الذين ما زالوا مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. وتستهدف الحملة التي أطلق عليها اسم ''لا أطفال مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية'' زعماء الجماعات المسلحة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية والسكان المتضررين.

باء - الحوار مع أطراف النزاع وخطط العمل الأخرى

١ - التنسيق العام للمسائل المتعلقة بالحماية - المجموعة المعنية بالحماية

٦٣ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تم تشكيل الفريق العامل لحماية الطفل في غوما، وفي بوكافو وبونيا في أوائل عام ٢٠٠٨. وتحت القيادة المشتركة لليونيسيف وقسم حماية الطفل لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُنشت أفرقة عاملة لكي تجمع في منتدى واحد الجهات الفاعلة والشريكة في مجال حماية الطفل، والعاملة في المناطق المتضررة من النزاع، من أجل تسهيل وضع وتنسيق استراتيجيات وحلول عملية لحماية الطفل، بما في ذلك وضع خطط الطوارئ وممارسة الدعوة لدى السلطات.

٢ - العنف الجنسي

٦٤ - يجري الآن وضع خطة عمل موحدة ومعجلة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني بهدف سد الثغرات وكفالة التنسيق الكامل لإجراءات الأمم المتحدة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تركيز إجراءاتها على أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية. وتجري مراقبة حوادث العنف الجنسي والإبلاغ عنها في إطار التقرير الشهري لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من جانب أفراد القوات المسلحة الذي يحال إلى وزارة الدفاع. وتجمع حالات عدم الانضباط والتحرش بالسكان أيضا وترسل شهريا إلى

رئيس أركان الدفاع. ووضعت أيضا آلية للإبلاغ المتواصل في إطار العنصر العسكري للبعثة للإبلاغ عن اشتراك الكتائب المدرّبة حديثا في أي عمل من أعمال العنف الجنسي.

٦٥ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨ عُين مستشار أقدم ومنسق معني بالعنف الجنسي في مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام في البعثة لكي يدعم ويعزز جهود الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتركز أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال على تعزيز قدرة الحكومة على تأدية الدور الرئيسي في منع العنف الجنسي بناء على خطة تشمل حملة منسقة للتوعية والتربية الوطنية؛ وأنشطة الدعوة المحددة الأهداف؛ وتحسين خدمات الإحالة وزيادة إمكانيات حصول الضحايا على المساعدة من قطاعات متعددة، مع تحسين الإبلاغ وإدارة البيانات والتدريب وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل زيادة الحماية من العنف الجنسي والرد عليه، وإجراء تحقيقات دقيقة في الوقت المناسب في جرائم العنف الجنسي وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة لمعالجة ظاهرة الإفلات من العقاب.

٦٦ - وفي كيفو الشمالية أُنشئ فريق عامل لمكافحة العنف الجنسي يشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في قيادته، لتنسيق الجهود المبذولة في حالات الطوارئ لمنع هذا النوع من العنف والرد عليه في مخيمات المشردين داخليا وفي المناطق الأخرى التي ينتشر فيها انعدام الأمن.

٦٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلنت الحكومة عن إنشاء فريق مواضيعي معني بالعنف الجنسي لإضفاء المزيد من الوضوح والتوجيه في التعاون مع المجتمع الدولي.

٦٨ - وتفيد البيانات بأن نحو ٦٩ في المائة من ضحايا العنف الجنسي المُبلَّغ عنهم في مختلف أنحاء البلاد يتلقون بعض المساعدة الطبية، بينما يتلقى حوالي ٧٣ في المائة منهم علاجا نفسيا، ويحصل ١٤ في المائة منهم على مساعدات لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية، بينما يحصل ٧ في المائة فقط منهم على مساندة في سعيه للحصول على تعويض قانوني. ومع ذلك، فإن مثل هذه البيانات بحاجة إلى مزيد من التحليل لأن من الصعب الحصول على إحصاءات موثوق بها عن العنف الجنسي.

خامسا - متابعة الانتهاكات والتصدي لها على مستوى البرامج

٦٩ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بيانا ذكرت فيه أنه قد تم منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ تجنيد عدد كبير من الأطفال في مدارس إقليمي ماسيسي وروتشورو في كيفو الشمالية، ودعت المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى تسريح المتبقي في صفوفه من أطفال بشكل فوري وغير مشروط.

٧٠ - وامتثالا للتوجيه الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن وزير الدفاع، أُنشئت في كينشاسا أول لجنة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لفحص حالات انتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد القوات المسلحة ومتابعة تلك الحالات، وتلا ذلك إنشاء لجنة في مقاطعة إيتوري. ومن المتوقع إنشاء لجنة إضافية قريبا في محافظة كاساي الغربية. وأنشأت وزارة الدفاع أيضا محكمة عسكرية في كيفو الشمالية لمقاضاة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ألف - بناء قدرات السلطات الأمنية والقضائية

٧١ - قامت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بعقد خمس حلقات عمل عن رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها في بونيا وغوما وبوكافو وأوفيرا وبيني لفائدة ١٥٠ من الموظفين في مجال حماية الطفل الذين لهم أدوار مباشرة في عمليات الرصد والإبلاغ. وشارك في التدريب أيضا أعضاء في برلمان الأطفال.

٧٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تم تأكيد تمويل بلجيكا لمشروع للبعثة يهدف إلى دعم محاربة الإفلات من العقاب. وبدأ العمل في المشروع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وهو يقدم الدعم والمشورة التقنيين إلى المدعي العام العسكري في مجال التحقيقات القضائية بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومقاضاة مرتكبي تلك الانتهاكات.

٧٣ - وبالتعاون مع وزارة الدفاع ومعهد الدفاع للدراسات القانونية الدولية بالولايات المتحدة والقوات الكندية، قدمت البعثة تدريبا عن التحقيق في الجرائم الجنسية ومقاضاة مرتكبيها لفائدة ٢٠٠ من القضاة العسكريين ومفتشي الشرطة التابعين للقضاء العسكري، وذلك في كينشاسا وكيسانغاني وماتادي.

باء - التصدي للإفلات من العقاب

٧٤ - سُجّل حدوث بعض التطورات الهامة في مكافحة الإفلات من العقاب من خلال زيادة التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمحكمة الجنائية الدولية، وإبداء قطاع القضاء العسكري قدرا أكبر من الاستعداد لاتخاذ إجراءات ضد الجناة لإرسال رسالة أقوى بشأن الإفلات من العقاب. غير أن اتباع نهج أكثر انتظاما لمحاكمة المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان لا يزال يشكل تحديا كبيرا لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال مسألة استقلال المؤسسات القضائية عن المؤسسات السياسية باعثا على القلق حيث لا تزال السلطة السياسية تمارس تأثيرها على الجهات القضائية الفاعلة.

٧٥ - ويجري حاليا بموجب بياني الالتزام وضع الصيغة الرسمية لقانون جديد للعفو فيما يتصل بـ ''أعمال الحرب وحركات التمرد''. وليس من المتوقع أن يشمل قانون العفو مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإن كان البعض يدفع الآن بالفعل بمبدأ العفو كمبرر لعدم اتخاذ إجراءات بشأن عدد من القضايا التي لم يبتّ فيها بعد. فعلى سبيل المثال، قد يستفيد من قانون العفو عبدو ماتاتا باندا، الرائد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقائد السابق للواء الماي ماي ١٢١ والموجود الآن في لوباريكا (سهل روزيزي).

٧٦ - وتحسنت على العموم درجة تعاون السلطات العسكرية واستعدادها للتصدي للمسائل المتصلة بالأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، أصدر قائد المنطقة العسكرية العاشرة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الجنوبية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بعد أن اضطلعت البعثة بجهود مكثفة للدعوة، أمرا إلى جميع وحداته نبّه فيه إلى انعدام اختصاص أي من المحاكم العسكرية بالنظر في قضايا متعلقة بالقصر.

٧٧ - وألقي القبض في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ على العقيد إينغانغيلا، المعروف أيضا بالعقيد ١٠٦ والناشط في كيفو الجنوبية، ووُجهت إليه تهمة التمرّد؛ وقد جُمع مزيد من الأدلة فيما يتصل بارتكاب أعمال اختطاف واحتجاز غير قانوني وعنف جنسي ضد أحد الأطفال، إلى جانب التجنيد القسري لأطفال دون سن الخامسة عشرة.

٧٨ - وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧، قامت محكمة كيسانغاني العسكرية، في إطار جلسات ميدانية في بونيا، بإصدار حكمها بشأن مذبحة بافي التي قُتل فيها ستة أطفال، منهم طفلتان في السادسة من العمر، على يد عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكّدت المحكمة حكم محكمة إيتوري العسكرية التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالسجن المؤبّد على النقيب موليسا (المعروف باسم بوزيزي)، القائد في وحدة التدخل باللواء المدمج للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لارتكابه جرائم الاغتصاب والقتل ونهب منازل مدنيين ومستشفى بافي. وحُكم على نقيب آخر بالسجن لمدة عشرة أعوام لارتكابه جرائم حرب، بينما حُكم على المتهمين السبعة الآخرين بالسجن لمدة ١٥ عاما لارتكابهم جرائم قتل.

٧٩ - وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، حكمت محكمة بوكافو العسكرية على الرائد بواسولو ميسابا (المعروف أيضا باسم موامي ألكساندر)، الضابط بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقائد السابق للواء الماي ماي ١١٩ الموجود في شابوندا، بالسجن لمدة خمسة أعوام لقيامه بتجنيد ثلاثة قصّر تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٤ عاما ولاستغلاله الرتب

العسكرية بصورة غير قانونية. وهذه هي ثاني حالة تدين فيها المحكمة أحد ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لقيامه بتجنيد قصّر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتتعلّق كلتا الحالتين بانتهاكات ارتُكبت في كيفو الجنوبية.

٨٠ - وبدأت في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ محاكمة كيونغو موتانغا، المعروف أيضا باسم ''جيديون''، وهي لا تزال جارية. وجيديون متّهم بالتمرّد وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (بما فيها تجنيد ما لايقل عن ٣٠٠ طفل) والإرهاب، وهي أعمال ارتكبت حسب ما يدعي خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وأيار/مايو ٢٠٠٦ في إقليم ميتوابا (محافظة كاتنغا).

٨١ - وقد سُجّل أيضا إحراز بعض التقدم فيما يتصل بالإفلات من العقاب على العنف الجنسي، وذلك في كيفو الجنوبية في المقام الأول. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، ألقي القبض على ضابط شرطة مشتبه في أنه اغتصب طفلة تبلغ من العمر ١١ عاما. وبالمثل، فإن العديد من الدعاوى التي أقيمت ضد عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الجنوبية يظهر استعداد المدعي العام العسكري لتوجيه تهم العنف الجنسي ضد أفراد قوات الأمن، كما يظهر أن لديه القدرة على القيام بذلك.

٨٢ - وفي كاتنغا الشمالية، أدانت المحكمة العسكرية في كاليمي رقيبا في الشرطة الوطنية الكونغولية اغتصابه طفلة تبلغ من العمر تسعة أعوام في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما ودفع تعويض للضحية بقيمة ٢ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة.

٨٣ - ويعد إلقاء القبض على جيرمان كاتانغا[(١)] وماتيو نغودجولو[(٢)] وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية في أوائل عام ٢٠٠٨ أمرا هاما، وهذا قد يشجع السلطات الوطنية

(١) سلّمت السلطات الكونغولية جيرمان كاتانغا، القائد المزعوم لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، الذي كان قبل ذلك محتجزا في سجن ومركز كينشاسا لإعادة التأهيل منذ آذار/مارس ٢٠٠٥، ونقل إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد وُجهت إلى جيرمان كاتانغا ست تهم بارتكاب جرائم حرب وثلاث تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومنها استخدام أطفال دون سن الخامسة عشرة للمشاركة الفعلية في الأعمال القتالية.

(٢) ألقت السلطات الكونغولية القبض على ماتيو نغودجولو، الرئيس السابق لجبهة القوميين ودعاة الاندماج والذي كان آخر منصب يشغله هو منصب عقيد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلمته إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد وُجّهت إلى ماتيو نغودجولو ست تهم بارتكاب جرائم حرب وثلاث تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، زُعم أنها ارتُكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وتشمل التهم استخدام أطفال دون سن الخامسة عشرة للمشاركة الفعلية في الأعمال القتالية.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ملاحقة غيرهما من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

٨٤ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى بالمحكمة الجنائية الدولية أمرا بإلقاء القبض على بوسكو نتاغاندا، النائب السابق لرئيس الأركان العامة للعمليات العسكرية بالقوات الوطنية لتحرير الكونغو، وهو الجناح المسلح لاتحاد الوطنيين الكونغوليين. ويشتبه في ارتكابه جرائم حرب بتجنيد أطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم في إيتوري خلال الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ويشغل بوسكو نتاغاندا حاليا منصب رئيس أركان المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

٨٥ - وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، علّقت المحكمة الجنائية الدولية الدعوى المقامة ضد توماس لوبانغا ديلو، القائد الكونغولي لميليشيا اتحاد الوطنيين الكونغوليين التابعة لجماعة الهيما، وهو متهم بتجنيد أطفال واستخدامهم. وأعلن القضاة أنه لا يمكن ضمان إجراء محاكمة عادلة بعد أن تبيّن أن المدعين العامين قد أغفلوا الكشف لمحامي السيد لوبانغا عن معلومات تضمّنتها الأدلة. ولا يزال السيد لوبانغا محتجزا لدى المحكمة الجنائية الدولية ريثما يُبت نهائيا في مسألة رفع أمر وقف الدعوى.

جيم - نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٨٦ - انخفض بوجه عام عدد الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الأطفال الذين تحرّروا من قبضة القوات والجماعات المسلحة بنسبة ٤٥ في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

٨٧ - ونظرا للافتقار إلى برنامج وطني فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يستمر انسحاب الأطفال من الجماعات المسلحة، وذلك من تلقاء أنفسهم في بعض الأحيان ونتيجة نجاح جهود الدعوة والتدخلات التي يقوم بها الشركاء في مجال حماية الطفل في أحيان أخرى. غير أنه في السياق الحالي، الذي يشهد تجدد القتال ووجود تحديات خطيرة تعترض عملية السلام منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٨، ثمة عوائق تعترض الوصول إلى الجماعات المسلحة لممارسة أنشطة الدعوة هذه.

٨٨ - ويجري التصدي للتحديات التي جوبهت خلال عمليتي الخلط والدمج من قبل شبكات حماية الطفل في إطار برنامج أماني. ومن هذه الشواغل خطر إدماج بعض القصّر ممّن تتراوح أعمارهم عادة بين ١٥ و ١٧ عاما في الجيش الوطني.

٨٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد توطين ٧٥ طفلا بواسطة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. ومن بين هؤلاء الأطفال ٤٤ كانوا مرتبطين بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا و ١٨ بالمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب و ٧ بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأربعة بميليشيات الماي ماي واثنان بجيش الرب للمقاومة.

٩٠ - ولم يطلق سراح سوى عدد قليل من الفتيات بواسطة عمليتي الخلط والدمج، ويرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى عدم تعاون القادة. فبعض القادة لا يعترف بأن عليه التزاما بالإفراج عن الفتيات، كما أن الفتيات أنفسهن كثيرا ما يجهلن حقوقهن أو الخيارات المتاحة لهن. كما أنهن يخشين الوصم والنبذ لدى عودتهن إلى مجتمعاتهن المحلية. ونتيجة لذلك، ترك الكثير من الفتيات القوات والجماعات المسلحة بوسائلهن الخاصة، حيث هربن أو خلّفتهن وحداتهن وراءها أثناء تنقل الجنود. ومن الصعب، إذا لم تنضم هؤلاء الفتيات إلى برنامج رسمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التعرّف عليهن عند عودتهن إلى مجتمعاتهن بحيث يستفدن من برامج الدعم الخاصة بإعادة الإدماج.

٩١ - واستمر انعدام الأمن في مناطق عديدة ووجود شواغل تتعلّق بإعادة التجنيد في إعاقة ما يبذله الشركاء في مجال حماية الطفل من جهود للعثور على الأسر وجمع شملها وإعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن القوات والجماعات المسلحة، ولا سيما في كيفو الشمالية. وقد استُنزفت الهياكل المؤقتة بشدة، وكثيرا ما يبقى الأطفال تحت الرعاية الانتقالية لفترات ممتدة لأكثر من الأشهر الثلاثة التي ينص عليها البرنامج الرسمي. وهذا يزيد من الشعور بالإحباط لدى الأطفال الذين أعربوا في مناسبات عدّة عن عدم رضاهم. ففي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، على سبيل المثال، قامت مجموعة من الأطفال المُفرج عنهم مؤخرا من ميليشيا الماي ماي جاكسون بسدّ الطريق المؤدي إلى مطار بيني - مافيفي احتجاجا على عدم صرف استحقاقات التسريح المستحقّة لهم. واعتُدي على أحد الموظفين في مجال حماية الطفل بالبعثة من قبل مجموعة من الأطفال الذين اعتبروه مسؤولا عن تسريحهم. واستجابة لذلك، قامت اليونيسيف منذ أواخر عام ٢٠٠٧ بزيادة أنواع وأعداد الأنشطة المتاحة للأطفال في مراكزهم الانتقالية، وذلك بغرض تزويدهم بدعم معنوي واجتماعي إضافي والمساعدة على تنمية مهاراتهم. وهناك حاليا ما يزيد على ٣٠٠ طفل ممّن انفصلوا مؤخرا عن الجماعات المسلحة تحت الرعاية الانتقالية في غوما وبوكافو وماسيسي وروتشورو. وفي بعض الحالات، قفل الأطفال الذين كانوا قد أعيدوا إلى رواندا راجعين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، معللين للشركاء في مجال حماية الطفل عودتهم بتعرضهم للنبذ والتهديد لدى عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية.

٩٢ - وبفضل إسهامات في الصندوق المشترك لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ، مُولت أنشطة إعادة إدماج ١٦٨ ١٤ طفلا، منهم ٠٨٦ ١٠ طفلا ممّن كانوا مرتبطين في السابق بالقوات والجماعات المسلحة، منهم ٠٠٠ ٨ من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١ - إيتوري

٩٣ - قامت ثلاث جماعات مسلحة هي جبهة القوميين ودعاة الاندماج وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري والحركة الثورية الكونغولية بتسريح ٨٤٧ ١ عنصراً مسلحاً والإفراج عن ٩٩ طفلاً أثناء المرحلة الثالثة من تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إيتوري التي انتهت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويعتقد الشركاء في مجال حماية الطفل أن عدد الأطفال الذين تستخدمهم هذه الجماعات كان في واقع الأمر يفوق ذلك العدد كثيراً، لكن العديد من الأطفال هربوا من الجماعات قبل استسلام قادتها، بينما تم التخلي عن أطفال آخرين أثناء تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأفاد الأطفال الذين استجوبوا بأنهم تلقوا تعليمات بالعودة بمفردهم إلى أسرهم من قادة كانوا يأملون في تفادي المساءلة عن تجنيد الأطفال. وقد تعرف الشركاء في مجال حماية الطفل العاملين في مناطق كانت هذه الجماعات تحتلها سابقا على المئات من هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم المحلية، وذلك أثناء سعيهم لتزويد هؤلاء الأطفال بالدعم اللازم لإعادة إدماجهم. وقد انسحبت قلة قليلة من الأطفال من الجماعات المسلحة المتبقية في إيتوري منذ انتهاء المرحلة الثالثة من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٩٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أُحضر سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاماً إلى هياكل لحماية الأطفال موجودة في بونيا من أجل تسريحهم. وزعم أن الأطفال السبعة جميعهم مرتبطون بجبهة القوميين ودعاة الاندماج. وحاولوا المشاركة في عملية الدمج مدعين أنهم تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر. وقد تم التعرف على خمسة فتية في مركز هيكل الدمج العسكري التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إثر تقديم أسرهم شكوى ضد القوات لتجنيد أبنائها في مشاريع هيكل الدمج العسكري. وقد احتجزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفتيين الآخرين مع الكبار في أعقاب صدامات وقعت مع بقية الفصائل المنشقة عن جبهة القوميين ودعاة الاندماج.

٢ - كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٩٥ - بادر الفريق العامل المعني بحماية الطفل في كيفو الشمالية إلى وضع استراتيجية معززة لمكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة (تحت إشراف آلية المجموعة المعنية بالحماية)، وتشمل هذه الاستراتيجية إجراء محادثات مباشرة مع الميليشيات الرئيسية، ووضع استراتيجية مكثفة للاتصال عن طريق المحطات الإذاعية المحلية تتضمن بث رسائل ومقابلات مسجلة مسبقا، وتنظيم حوار مع زعماء دينيين من جميع الأديان لإشراكهم في توعية أتباعهم.

٩٦ - وفي نهاية عام ٢٠٠٧، أعلن العقيد جاكسون، قائد لواء بالين، عن استعداده المشاركة في عملية الدمج واعتزامه تسليم ما يزيد على ١٣٢ طفلاً. وجرت عملية الفصل في مركز نايليك للدمج الذي يقع في منطقة ''الشمال الكبير'' في إقليم بيني. وقد تم تحديد هوية ست فتيات من بين أطفال الماي ماي جاكسون مع أنه لم يكن هناك سوى فتاتين موجودتين وقت الفصل. وبعد أسبوع واحد، جرى فصل ٥٠ طفلا آخر عن الجماعة ذاتها. غير أن ظهور جماعات ماي ماي جديدة في المنطقة تعترض على عملية الدمج قد أدى، حسبما زعم، إلى إعادة تجنيد هذه الجماعات للكثير من الأطفال الذين أفرج عنهم في مركز نايليك.

٩٧ - ومن أجل منع تجنيد الأطفال في مخيمات المشردين داخلياً والتخفيف من حالة ضعف الأطفال عموماً، أنشأت اليونيسيف بالتعاون مع الشركاء في مجال حماية الطفل ٢٤ ''حيزاً مواتياً للأطفال'' و ٣٢ مركزاً لتسجيل الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم في مواقع المشردين في منطقة الشمال الصغير (كيفو الشمالية). ومنذ منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، استفاد أكثر من ٠٠٠ ٣٠ طفل من هذه الأنشطة مع أن انعدام الأمن قد حد كثيراً من العمليات.

٩٨ - وفي كيفو الجنوبية، انخفض عدد الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة بمعدل ٩ في المائة تقريباً بالمقارنة مع عدد الحالات المسجلة في العام المنصرم. والكثير من هؤلاء الأطفال الذين انفصلوا عن فصائل الماي ماي (والذين تعود أصول ٢٤ في المائة منهم إلى كيفو الشمالية) من المعاد تجنيدهم. وقد انفصلت قلة قليلة من الأطفال أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٨.

٣ - كاتنغا

٩٩ - في كاتنغا الشمالية، انخفض إلى حد كبير عدد الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة بعد الانتهاء من العمليات الرئيسية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنفذة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، انفصل بعد التوقيع على بياني الالتزام، نحو ٤٠ طفلاً عن فصائل الماي الماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وعن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ولم تبلغ فصائل الماي ماي في كاتنغا الشمالية عن أي حالة انفصال للأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما فتئ الشركاء في مجال حماية الطفل يواجهون الصعوبات في الاتصال بالأطفال ومساندتهم بسبب بقائهم مع أسرهم واستخدامهم في حالات متفرقة من جانب الجماعات المسلحة على أساس التجنيد الطوعي من المجتمع المحلي. وقد تمكن الشركاء في مجال حماية الطفل في نهاية المطاف من دخول مركز كامينا للدمج للتعرف على ٧٦ طفلاً كانوا مرتبطين في السابق بمجموعات مسلحة في كيفو الشمالية ومن الإفراج عنهم.

٤ - الكونغو السفلى

١٠٠ - جرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير التعرف على ما مجموعه ١٨٣ طفلاً من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري في مركز كيتونا للدمج الموجود في الكونغو السفلى. وقد أعيد ٥٥ طفلاً، منهم إلى أسرهم. وينتظر ١٢٨ طفلاً من ضمنهم طفلتان العودة إلى أسرهم في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري رهناً بتحسن الأوضاع الأمنية.

سادساً - التوصيات

١٠١ - أحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تقريري السابقين بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2007/391 و S/2006/389) وما أعقبهما من استنتاجات وتوصيات قدمها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة (S/AC.51/2007/17 و S/2006/724). وأرجو من ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يواصل، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري، ضمان المتابعة الفعالة لهذه التوصيات ولقرارات مجلس الأمن عن الأطفال والنزاعات المسلحة، بما في ذلك مواصلة تعزيز رصد آلية الإبلاغ عن الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، وضمان معالجة هذه المسألة بطريقة منسقة.

١٠٢ - وأرحب بالمشاورات الدورية التي تعقد بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورؤساء فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

من أجل مناقشة الانتهاكات الخطيرة التي تحدد في إطار هذه الآلية. وأشجع على تعزيز هذا الإطار الاستشاري الهام الذي ينبغي أن يكفل استحداث أنشطة فعالة لمنع حدوث هذه الانتهاكات والتصدي لها.

١٠٣ - ورغم التسليم بانخفاض معدل تجنيد أطراف النزاع واستخدامها للأطفال بالمقارنة مع الفترة المشمولة بتقريري الأخير، ما زلت أشعر بالقلق الشديد إزاء آلاف الأطفال المتبقين في صفوف القوات والجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأحث الأطراف على وقف أي عملية جديدة لتجنيد الأطفال وعلى الإفراج غير المشروط عن جميع الأطفال المرتبطين حالياً بقواتها. وبناءً على الحوار المتواصل مع الأمم المتحدة في هذا الشأن، أحث القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها بإعداد خطة عمل، ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، للتعرف على جميع الأطفال المرتبطين بقواتها والإفراج عنهم وضمان إعادة إدماجهم الفعال، ولمنع مواصلة التجنيد والتصدي لجميع الانتهاكات الخطيرة الأخرى التي تمارس بحق الأطفال.

١٠٤ - وعلاوةً على ذلك، أكرر دعوة مجلس الأمن الأطراف التي ذُكر أنها ارتكبت انتهاكات، مثل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر الماي ماي المسلحة، إلى احترام التزامها بحماية الأطفال وإنهاء تجنيدهم واستخدامهم والإفراج عن كل من بقي مجنداً منهم في صفوفها، وذلك وفقا لبياني الالتزام المؤرخين في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وبناءً على الحوار المستمر مع الأمم المتحدة في هذا الصدد، أحث هذه الأطراف على أن تعد دون إبطاء، وضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، خطط عمل بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم والتصدي لما يمارس ضدهم من انتهاكات خطيرة أخرى.

١٠٥ - وأعرب أيضاً عن قلقي البالغ إزاء إعادة تجنيد الأطفال الذي يعزى جزئياً إلى عدم كفاية الدعم المقدم لإعادة الإدماج من عمليات سابقة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، أحث جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المؤسسات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة المعنية، على ضمان أن تتمشى استراتيجيات إعادة الإدماج مع قواعد ومبادئ باريس التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وأن تكون متعددة القطاعات ومستدامة في الأجل الطويل، وذلك عن طريق الإسراع بتوفير التمويل المرن والمتعدد السنوات؛ وأن ينصب التركيز على النهج المحلية؛ وأن يزداد التركيز على الأبعاد الاجتماعية

النفسية لإعادة الإدماج؛ وأن تمنح الأولوية وتخصص الموارد للفتيات؛ وأن يزداد التركيز على دعم أسباب الرزق واستراتيجيات العمل الموجهة نحو الشباب.

١٠٦ - ورغم التسليم بالجهود المتواصلة لمنع العنف الجنسي والتصدي له، ما زلت أشعر بالقلق الشديد إزاء انتشار أعمال العنف هذه ضد الفتيات والفتية. لذا أحث الحكومة على أن تعتمد وتنفذ، كمسألة ذات أولوية، استراتيجية وطنية شاملة لمنع العنف الجنسي والتصدي له ومكافحته. وينبغي للأمم المتحدة والجهات المانحة أن تواصل مساندة الحكومة في تنفيذ هذه الاستراتيجية التي يمكن أن تشمل جوانب رئيسية مثل مكافحة الإفلات من العقاب والحماية والوقاية وإصلاح القطاع الأمني وتقديم المساعدة للضحايا من قطاعات متعددة.

١٠٧ - وأرحب بالتزام الحكومة وجهودها لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال تحقيق قطاع القضاء المدني والعسكري في الجرائم المرتكبة ضد الأطفال ومحاكمته لمرتكبيها. وأحث على اتباع نهج أكثر انتظاماً إزاء هذه الجهود مع التركيز على استقلالية مؤسسات القضاء، وأرحب بإدراج إجراءات ملائمة للأطفال في مشروع القانون المتعلق بحماية الأطفال. وأحث الجهات المانحة والجهات الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة أيضا على المساعدة في ضمان تعزيز القدرات والخبرات الفنية لموظفي القضاء والسلطات المعنية الأخرى في معالجة القضايا المتعلقة بالأطفال.

١٠٨ - وأشجع الحكومة والجهات المانحة على الاستمرار في إدراج حماية الأطفال ضمن الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بما فيها التدريب المنهجي لأفراد الجيش والشرطة وأفراد الأمن الآخرين وتنمية قدرات متخصصة داخل قواتها للتعامل مع الأطفال كشهود على الجرائم وضحاياها أو كمرتكبين لها، وذلك تمشياً مع نهج الأمم المتحدة الموحد لإقامة العدل لصالح الأطفال ومع المعايير الأخرى ذات الصلة.

١٠٩ - وأعرب عن بالغ قلقي إزاء الادعاءات بأن جيش الرب للمقاومة قام في الآونة الأخيرة بشن هجمات وبتنفيذ عمليات اختطاف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوصي، في سياق استراتيجية إقليمية للتعامل مع جيش الرب للمقاومة، بأن تضع وكالات الأمم المتحدة وعملياتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والسودان استراتيجية مشتركة للرصد والإبلاغ عما يقوم به جيش الرب للمقاومة من تجنيد للأطفال وما يرتكبه من انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الطفل.

١١٠ - وأشجع أيضاً على تعزيز التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المنطقة مثل رواندا لضمان النجاح في إعادة الأطفال، الذين كانوا مرتبطين في

السابق بجماعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى بلدانهم الأصلية وإعادة إدماجهم فيها. وأحث جميع الجهات المعنية على معالجة مسألة تدفق الأطفال من بلدان مجاورة إلى جماعات مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهذه الجهود، وقد طلبت من ممثلي الخاص المعني بالأطفال والتراعات المسلحة أن يتولى تيسير الحوار بشأن هذه الشواغل المشتركة بين البلدان.

١١١ - وأدعو جميع أطراف التراع إلى الاستمرار في ضمان منح الأولوية لحماية الأطفال أثناء مختلف مراحل عمليتي غوما ونيروبي والتعبير بوضوح عن شواغل الأطفال في اتفاقات السلام اللاحقة. وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا على أن تضع وتكرس، بدعمٍ من الأمم المتحدة، ترتيبات مؤسسية مناسبة تكفل منح الأولوية للأطفال أثناء مرحلة التعافي والتنمية.

١١٢ - وقد طلبت من الممثل الخاص المعني بالأطفال والتراعات المسلحة أن يضطلع بزيارة متابعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم وضع الأطفال والتقدم المحرز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأطفال والتراعات المسلحة والتوصيات ذات الصلة التي قدمها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراعات المسلحة.